

Distr.: General
19 January 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم

المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

الدورة الثالثة

جنيف، ٣٠-٣١ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يتبوأ تنظيم المشاريع مكانة في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إذ يمكنه أن يسهم إسهاماً هاماً في التنمية المستدامة من خلال الدفع قدماً بالنمو الاقتصادي، وتعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر، مما يساعد على تحسين الأوضاع الاجتماعية ويساهم في التصدي للتحديات البيئية، وتحقيق نتائج شاملة للفئات المحرومة، ومنها الفقراء والنساء والشباب. وتستكشف هذه المذكرة الكيفية التي يمكن بها زيادة تعزيز دور تنظيم المشاريع في بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتناقش المذكرة، على وجه الخصوص، الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في وضع وتنفيذ سياسات تنظيم المشاريع في بلدان مختارة، وسلطة الضوء على أهمية اتباع نهج كلي ومتسق لكفالة تحقيق نتائج مؤثرة. وتقدم المذكرة أمثلة لبناء القدرات الإنتاجية المحلية عن طريق تشجيع تنظيم المشاريع في سلاسل قيمة شاملة للجميع ومستدامة من خلال برامج الارتقاء بمستوى المهارات وغيرها من المبادرات. وهي تطرح أيضاً



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-00652 120215 160215



* 1 5 0 0 6 5 2 *

قضايا أساسية تقترح أن تكون موضع مزيد من المناقشة، ومنها التفاعل بين الأطر السياسية لتنظيم المشاريع وسياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من جهة واستراتيجيات التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقاً من جهة أخرى، وكذلك السبل الكفيلة بتعظيم أثر الأطر السياسية لتنظيم المشاريع على بناء القدرات الإنتاجية والتنمية الاقتصادية والنمو المستدام والشامل وتقييم ذلك الأثر.

المحتويات

الصفحة

٤	مقدمة: تشجيع تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية
٥	أولاً - صياغة استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع: الدروس المستفادة
٩	ثانياً - تحسين مهارات تنظيم المشاريع من أجل تعزيز سلاسل القيمة الشاملة والمستدامة
١٢	ثالثاً - تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية في المجالات ذات الأولوية للنمو الشامل للجميع
٢٥	خامساً - قضايا للمناقشة
٢٦	المرفق

مقدمة: تشجيع تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية

- ١- يتبوأ تنظيم المشاريع مكانة في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإدراكاً لأهمية تنظيم المشاريع في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، شدد القرار الثاني المتعلق بتنظيم المشاريع من أجل التنمية، الذي اعتمدته في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، على أهمية إيلاء الاعتبار على النحو المناسب لتشجيع تنظيم المشاريع في سياق المناقشات التي تجرى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(١).
- ٢- ويعود الدور الرئيسي لتنظيم المشاريع إلى ما تقدمه المؤسسات، ولا سيما المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، من إسهام في النمو الاقتصادي. فهي محركات هامة لخلق فرص العمل، إذ توفر ثلثي مجموع فرص العمل في القطاع الرسمي في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية و ٨٠ في المائة من مجموع فرص العمل هذه في البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(٢). وعلاوة على ذلك، يمكن لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن يلعب دوراً هاماً في تشجيع النمو والتجارة في البلدان النامية.
- ٣- وإضافة إلى الأثر المباشر للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم على النمو الاقتصادي، يحقق تشجيع تنظيم المشاريع فوائد إنمائية على المدى الطويل من خلال آثاره على بناء القدرات الإنتاجية. ويكتسي تعزيز قاعدة مهارات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وإمكانية وصولها إلى التكنولوجيا أهمية حاسمة على نحو خاص في اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. بيد أن أصحاب المشاريع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يواجهون تحديات عديدة تحد من إمكاناتهم وقدرتهم على الإسهام في التنمية الاقتصادية.
- ٤- وتلعب الحكومات دوراً هاماً في تهيئة بيئة مواتية للمشاريع، إذ تعزز تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، وتبني القدرة الإنتاجية، وتشجع النمو الشامل للجميع.
- ٥- وتستفيد الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة من العمل الذي شرع فيه أثناء الدورة السابقة بشأن التفاعل بين تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية. وتسهيلاً للمناقشة، تسلط هذه المذكرة الضوء على الدور الهام لسياسات تنظيم المشاريع في خلق فرص العمل وتحقيق نتائج شاملة للفئات المحرومة، ومنها النساء والشباب. ويُسَلِّط الضوء على عدد من الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في تنفيذ سياسات تنظيم المشاريع، استناداً إلى المشورة في مجال السياسات وأنشطة المساعدة التقنية التي اضطلع بها الأونكتاد في هذا المجال.

(١) A/RES/69/210.

(٢) International Labour Organization and German Agency for International Cooperation, 2013, *Is Small Still Beautiful? Literature Review of Recent Empirical Evidence on the Contribution of Small and Medium-sized Enterprises to Employment Creation* (Eschborn).

٦- وقد نُظمت هذه المذكرة على النحو التالي: يسلط الفصل الأول الضوء على الدروس المستفادة في صياغة الاستراتيجيات الوطنية لتنظيم المشاريع والأطر السياساتية الفعالة في مختلف البلدان؛ ويتناول الفصل الثاني الحاجة إلى الارتقاء بمهارات تنظيم المشاريع من أجل تعزيز سلاسل القيمة الشاملة للجميع والمستدامة من خلال روابط الأعمال التجارية؛ ويسلط الفصل الثالث الضوء على المجالات ذات الأولوية لتطوير تنظيم المشاريع من أجل ضمان النمو الشامل للجميع، أي تنظيم المشاريع الخضراء والمشاريع الاجتماعية، فضلاً عن السعي إلى التمكين الاقتصادي للفئات المحرومة، كالنساء والشباب، من خلال برامج تنظيم المشاريع؛ ويقترح الفصلان الرابع والخامس مواضيع وأسئلة لمواصلة النقاش بشأن التفاعل بين تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية والتدابير والممارسات الجيدة التي يمكن أن تسهل تأثير تنظيم المشاريع على بناء القدرات الإنتاجية الشاملة للجميع والمستدامة وكيفية تقييم هذا الأثر.

أولاً- صياغة استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع: الدروس المستفادة

٧- اعترافاً من الأونكتاد بأن صانعي السياسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يحتاجون إلى دعم لتشجيع تنظيم المشاريع، فقد وضع إطاراً سياسياً لتنظيم المشاريع من أجل مساعدتهم على تصميم مبادرات وتدابير ومؤسسات من شأنها أن تنهض بتنظيم المشاريع على نطاق مجالات الأولوية الستة، على النحو المبين في الشكل ١.

الشكل ١

المكونات الرئيسية لإطار الأونكتاد السياساتي لتنظيم المشاريع



المصدر: UNCTAD, 2013, Key components of the UNCTAD Entrepreneurship Policy Framework, متاح على:

<http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Entrepreneurship/Entrepreneurship-Policy-Framework-and-Implementation-Guidance.aspx>. (جرى الاطلاع عليه في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)

٨- وبعد إطلاق الإطار السياسي لتنظيم المشاريع عام ٢٠١٢، نفذت عدة بلدان، منها إكوادور والبرازيل وبنما وزمبابوي وغانا ونيجيريا، الإطار، مع بعض التباينات فيما بين البلدان^(٣). ففي البرازيل، حددت الحكومة الاتحادية أحد عشر مجالاً للتدخل. وفي نيجيريا، نظمت الحكومة الاتحادية سياستها الوطنية المتعلقة بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم واستراتيجيتها لتنظيم المشاريع استناداً إلى عملية استعراض قادتها وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار الاتحادية. ووضعت بنما ١١ توصية بشأن سياسة تنظيم المشاريع في ثلاثة مجالات رئيسية. وتسلط الفقرات التالية الضوء على الدروس المستفادة في إكوادور وغانا.

٩- فقد ركز تنفيذ الإطار السياسي لتنظيم المشاريع في إكوادور على تحديد الثغرات وترتيب أهداف تنظيم المشاريع حسب الأولوية. وقد أدى اعتماد نهج تصاعدي في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، تتمثل في التحالف من أجل تنظيم المشاريع والابتكار، إلى إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية. ويسلط الإطار ١ الضوء على الدروس المستفادة.

الإطار ١

إكوادور: الدروس المستفادة من تنفيذ الإطار السياسي لتنظيم المشاريع

تعيين كيان رائد لتوجيه وضع سياسة وطنية لتنظيم المشاريع

هناك حاجة إلى تعيين كيان داخل أو خارج الحكومة لبدء صياغة جدول الأعمال، وتحديد العملية، وإشراك أصحاب المصلحة في وضع السياسة. وقد جمع التحالف من أجل تنظيم المشاريع والابتكار - وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص ممولة جزئياً من أصحاب المشاريع في إكوادور - بين أصحاب المصلحة الرئيسيين ويسر عملية وضع السياسات.

إنشاء عملية منظمة لوضع السياسات

يُعدّ اعتماد نهج منظم يعرّف بوضوح أصحاب المصلحة ويشركهم في المشاورات على الصعيد الوطني من أجل تحديد الأهداف ووضع الأولويات الوطنية في مجال تنظيم المشاريع جزءاً لا يتجزأ من عملية وضع سياسة وطنية لتنظيم المشاريع. ففي إكوادور، جرى إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في تقييم بيئة تنظيم المشاريع في البلد، حيث جرى تحديد الثغرات الرئيسية في تنظيم المشاريع ودور أصحاب المصلحة في العملية. وحُدّدت أهداف سد الثغرات وربّبت أولويات المبادرات السياسية.

اعتماد نهج تشاركي

يُعتبر اعتماد عملية تشاركية تضم أصحاب مصلحة متعددين وتشرك أصحاب المصلحة الرئيسيين من مختلف القطاعات والمجالات السياسية على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني أمراً

(٣) للاطلاع على تقرير شامل عن إطار الأونكتاد السياسي لتنظيم المشاريع وتنفيذه، انظر TD/B/C.II/20.

بالغ الأهمية لضمان شمول العملية للجميع. وحددت دراسة استقصائية للمؤسسات الرئيسية على نطاق إكوادور ٨٠ جهة رئيسية صاحبة مصلحة وتم الحصول على تعقيبات منها جميعاً. وإضافة إلى ذلك، نظمت حلقات عمل لتعريف أصحاب المصلحة في المجالات السياسية الرئيسية باستراتيجية تنظيم المشاريع وللحصول منهم على تعقيبات (انظر الشكل الوارد في المرفق).

الاستفادة من الأطر والمبادرات القائمة وتعزيزها

علاوة على تحديد إجراءات وتدابير جديدة لتشجيع تنظيم المشاريع، ينبغي لعملية وضع سياسة وطنية لتنظيم المشاريع أن توضح بدورها المجالات القائمة التي تحتاج إلى مزيد من الدعم. وقد أدت عملية استقصاء لبرامج ومبادرات تنظيم المشاريع على نطاق إكوادور إلى تجميع الدروس المستفادة من أوجه القصور السابقة.

بناء خطط عمل ملموسة

وضعت، في إكوادور، مصفوفة من التوصيات والمبادرات المقترحة الرامية إلى تبسيط الإجراءات وإزالة الحواجز حسب كل مجال، مع ذكر الوكالات المنفذة وبيان الاحتياجات من الموارد والمواعيد النهائية (انظر الجدول في المرفق).

تحدد الخطوات ذات الأولوية التي تحقق نتائج فورية

جرى تحديد جميع أصحاب المصلحة في بيئة تنظيم المشاريع وحددت استراتيجية إكوادور لتنظيم المشاريع (انظر المرفق). وللشروع في التنفيذ، حدد كل فريق إجراءً تجريبياً أولاً يمكن أن يحقق نتائج في الأجل القصير، مما ييسر التعلم بالممارسة والتغذية المرتدة.

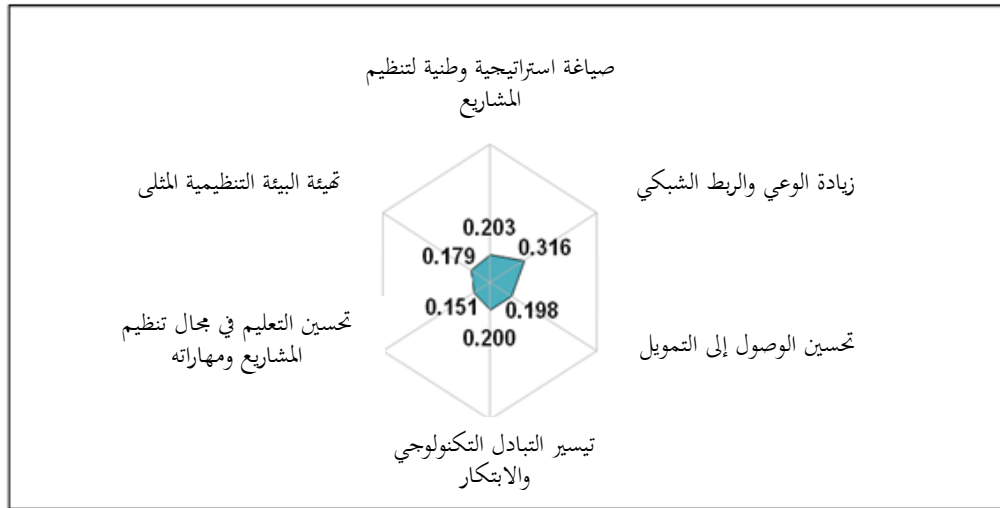
المصدر: الدروس المستفادة من تنفيذ إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع.

١٠ - وفي نهاية عام ٢٠١١، شارك الأونكتاد ووزارة التجارة والصناعة في غانا في استعراض أولي لبيئة تنظيم المشاريع في غانا مع أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في سياق برنامج غانا المنسق لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٠-٢٠١٦، والاستراتيجية الوطنية الثانية المتوسطة الأجل لتنمية القطاع الخاص، ٢٠١٠-٢٠١٥. وبناء على طلب من وزارة التجارة والصناعة، صاغ الأونكتاد نهجاً لتيسير وضع استراتيجية لتنظيم المشاريع في غانا استناداً إلى إطار سياسات تنظيم المشاريع. وتمثلت الخطوة الأولى في وضع منهجية لتقييم بيئة تنظيم المشاريع في غانا وتحديد الثغرات والتدابير ذات الأولوية لسد هذه الثغرات. ونظم الأونكتاد والوزارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حلقة عمل مشتركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وأجريت دراسة استقصائية لآراء المشاركين استناداً إلى منهجية الأونكتاد. وكان هدف الدراسة الاستقصائية هو الوقوف على آراء أصحاب المصلحة الرئيسيين في التقدم المحرز في تطوير تنظيم المشاريع في البلد وفي كل مجال من المجالات السياسية الستة والمدرجة في إطار سياسات تنظيم المشاريع ومن أجل تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة بغية

تقييم الإنجازات والثغرات والأولويات في مجالات تنظيم المشاريع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في غانا، على النحو المبين في الشكل ٢.

الشكل ٢

غانا: لوحة عرض تصورات بيئة تنظيم المشاريع، ٢٠١٣



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد.

١١ - وخلصت حلقة العمل إلى أن هناك صورة إيجابية لرواد الأعمال وتنظيم المشاريع في البلد وأن الحكومة تؤكد على أهمية زيادة الوعي. فقد وُضعت زيادة الوعي والربط الشبكي في المرتبة الأعلى من المجالات السياسية الستة ذات الأولوية.

١٢ - وحل تحسين التعليم في مجال تنظيم المشاريع ومهاراته في المرتبة الأدنى إجمالاً، وهو ما يعكس تصوراً في أوساط أصحاب المصلحة مفاده أن ثمة حاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام إلى هذا المجال السياسي. بيد أن الدراسة الاستقصائية تشير أيضاً إلى أن التحدي لا يتمثل في عدم إدراك أهمية التعليم في مجال تنظيم المشاريع، إذ إن هذا التدبير السياسي صُنّف على أنه ذو أولوية عليا. وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن هناك حاجة إلى تحسين المناهج الدراسية لتنظيم المشاريع وإلى ضمان دخول المؤسسات التعليمية في شراكات مع القطاع الخاص في تقديم دورات دراسية في مجال تنظيم المشاريع.

١٣ - وأشارت المناقشات إلى أنه، رغم وجود حاجة إلى التحسين في كل مجال من المجالات السياسية، ثمة عناصر في كل منها تعمل على نحو ناجع وينبغي الاستفادة منها. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بوضع استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع، صُنّفت إصلاحات الإطار المؤسسي في مرتبة عالية تشمل التدابير السياسية التي يتعين على الحكومات أن تنفذها والتي تعكس بصورة أفضل مدى استعداد الحكومات لإنشاء مؤسسات مخصصة لتعزيز تنظيم المشاريع في البلد. وفي الوقت نفسه، تظهر الدراسة الاستقصائية الحاجة إلى تحسين آليات الرصد والتقييم، وزيادة التركيز على التعلم في مجال السياسات. وفي هذا الصدد، كان من بين الأولويات الرئيسية التي

جرى تحديدها الحاجة إلى إرساء أسس إطار مؤسسي قوي لصياغة الاستراتيجية الوطنية لتنظيم المشاريع وتنسيق تنفيذها والإشراف عليه وتقييمه، بما في ذلك تعيين أو إنشاء مؤسسة رائدة للعمل كآلية لتنسيق فعالة بين الوكالات وإنشاء فرقة عمل مخصصة لمعالجة القضايا يوماً بيوم.

١٤ - وتسلط الدروس المستفادة من تجارب عدة بلدان في تصميم استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع، استناداً إلى إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع، الضوء على بعض التوصيات المشتركة. أولاً، الوقوف على الحالة الراهنة لتنظيم المشاريع في البلد، وتحديد التحديات والفرص الرئيسية. وثانياً، ثمة حاجة إلى وضع خطط عمل وإسناد المسؤوليات وضمان التنسيق فيما بين مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنظيم المشاريع، وإلى تحديد الأهداف الاستراتيجية والنواتج والمؤسسات المعنية، على مختلف المستويات، المسؤولة عن التنفيذ. وثالثاً، من الأساسي لتحفيز الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين إشراك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات المحلية والمناطقية والوطنية. والأهم من ذلك كله أن إشراك أصحاب المشاريع يظل أمراً حاسماً لأنهم أول الراغبين أو الخاسرين من أية سياسة لتنظيم المشاريع. وأخيراً، بالرغم من أن الأنشطة المضطلع بها في بلدان مختارة تنفذ الإطار لا تزال في مرحلة مبكرة، من الأساسي قياس الآثار وتحريك آليات للاستعراض المنتظم من أجل تنفيذ سياسات تنظيم المشاريع بصورة ديناميكية، وذلك لضمان استمرار أهميتها وفعاليتها واستدامتها.

ثانياً- تحسين مهارات تنظيم المشاريع من أجل تعزيز سلاسل القيمة الشاملة والمستدامة

١٥ - هناك سبيل هام لتيسير دور تنظيم المشاريع في بناء القدرات الإنتاجية هو تعزيز روابط الأعمال التجارية بين صغار الموردين المحليين والشركات المحلية أو الدولية الكبرى.

١٦ - وكما قيد يبدو من نتائج برنامج الأونكتاد لتشجيع روابط الأعمال التجارية في تسعة بلدان نامية، يمكن لروابط الأعمال التجارية أن تتيح للشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية فرصاً هامة تعود بالربح والفائدة على الجميع. كما يمكنها أن تتيح للمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها المؤسسات الريفية الصغيرة، الاندماج والمشاركة في نظم الإنتاج الدولية، وهي تتيح أيضاً وسيلة فعالة للمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم للارتقاء من خلال نقل التكنولوجيا واكتساب المعارف والمهارات، وتحسين ممارساتها في مجال الأعمال التجارية والإدارة، وتسهيل لها الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق.

١٧ - ثم إن التحديات المشتركة التي يواجهها الموردون المحليون، مثل محدودية القدرة على تقديم مدخلات أو خدمات تفي بمعايير الشركات عبر الوطنية أو تطوير عقلية تنظيم المشاريع المطلوبة لإدارة الأعمال التجارية مع شركات أجنبية كبرى، تتطلب وضع استراتيجيات وطنية متسقة. وقد أطلق الأونكتاد مؤخراً مشروعين في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا يرميان إلى تعزيز اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة القائمة على السياحة المستدامة

والبناء المراعي للبيئة، كل على حدة على التوالي. ويسلط الإطار ٢ الضوء على التطورات الجارية في قطاع الصناعة الزراعية في جمهورية تنزانيا المتحدة فيما يتصل باستراتيجيات التدخل من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية. ويبين الإطار ٣ الدور الإيجابي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في زامبيا من خلال روابط الأعمال التجارية في القطاعات ذات الأثر الكبير على خلق فرص العمل، مثل قطاع البناء.

الإطار ٢

جمهورية تنزانيا المتحدة: تعزيز روابط الأعمال التجارية المستدامة في قطاع السياحة المسؤولة

في أيار/مايو ٢٠١٤، شرعت منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ مشروع مشترك بين أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية والمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وذلك في جمهورية تنزانيا المتحدة. والأونكتاد هو المسؤول عن الارتقاء بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاعات الأعمال التجارية - الأغذية العضوية وقطاع السياحة المستدامة - التي تستهدفها المبادرة. وفي المرحلة الأولى من المشروع المشترك، اختيرت مجموعة من ٩٠ مزارعاً في منطقة تانغا التي لديها القدرة على تلبية احتياجات الجزء الأعلى لسوق قطاع الضيافة في دار السلام وأروشا وزنجبار.

وقد وقع الأونكتاد ومركز الاستثمار بجمهورية تنزانيا المتحدة - النظير الوطني لبرنامج الأونكتاد لتشجيع روابط الأعمال التجارية - وشركة تانغا فريش المحدودة واتحاد تانغا التعاوني للألبان، على اتفاقات تعاون. وقد حسنت شركة تانغا فريش المحدودة، شركة تجهيز منتجات الألبان الرئيسية في جمهورية تنزانيا المتحدة، في الآونة الأخيرة، سلسلة أجهزة تبريد الحليب من منطقة تانغا لتصل إلى أسواق دار السلام وشيدت مصنعاً جديداً لا تقل طاقته الإنتاجية عن ٥٠.٠٠٠ لتر في اليوم ومعمل تجهيز جديداً فائق الحرارة، مما رفع مجموع الطاقة الإنتاجية إلى ١٢٠.٠٠٠ لتر في اليوم. ويتألف اتحاد تانغا التعاوني للألبان من ١١ تعاونية ينضوي تحتها أكثر من ٤.٠٠٠ مزارع يعنون بتربية الماشية وإنتاج المنتجات المجهزة التي يكثر عليها الطلب من قطاع السياحة، مثل اللبن الرائب والزبدة والقشدة والجبن.

ولتحفيز عملية الارتقاء اللازمة لتلبية الاحتياجات الأكبر لشركة تانغا فريش المحدودة لكل من سلسلة الإنتاج بالتجهيز الفائق الحرارة وكذا منتجات الألبان المجهزة، جرى تكييف مجموعة من أدوات التدريب، القائمة على منهجية برنامج تطوير ريادة الأعمال (برنامج إمبريتيك)، مع السياق الريفي وُترجمت إلى السواحيلية (انظر الإطار ٤ للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن برنامج إمبريتيك). كما جرى تفصيل مجموعة من أنشطة المتابعة، استناداً إلى أدوات الأونكتاد لأغراض معاملة الزراعة كأعمال تجارية وتعزيز روابط الأعمال التجارية، حسب

الاحتياجات المحلية من أجل توفير الخدمات التقنية والاستشارية الملائمة. ولا يزال المشروع المشترك في المراحل الأولى. ومع ذلك، أدى أول مشروع تجريبي شمل ٥٦ مزارعاً إلى تغييرات سلوكية واعدة، كما لاحظ قائد المشروع من شركة تانغا فريش المحدودة. وستكون الخطط المصممة حسب حاجة مستفيدين مختارين، وهي تتألف من خدمات استشارية بشأن كيفية التعامل مع الزراعة كقطاع أعمال تجارية، وتدريب تقني تقدمه الشركات المحورية أو كبار المشترين، مكاملة لحزمة الأنشطة الرامية إلى الارتقاء بالروابط.

المصدر: النتائج الحالية لمشروع سلاسل القيمة السوقية المتصلة بمنتجات البستنة من أجل الوصول إلى سوق سياحة مسؤولة.

الإطار ٣

زامبيا: تعزيز القدرة التنافسية والاستدامة في قطاع بناء المساكن

برنامج الوظائف الخضراء في زامبيا هو مبادرة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويتمثل دور الأونكتاد في المساعدة على بناء قدرة وكالة التنمية الزامبية والمجلس الوطني للبناء من أجل تيسير روابط الأعمال التجارية بين المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبرى في صناعة البناء، بحيث يعزز الشراكات العامة - الخاصة مع الشركات عبر الوطنية بهدف نقل تكنولوجيا ومهارات البناء المراعية للبيئة، ومن أجل العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إنشاء إطار سياساتي وتنظيمي يتسم بالفعالية والتمكين.

ووفقاً للدراسات الاستقصائية عن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع البناء في زامبيا، فإن معظمها تفتقر إلى المهارات الإدارية وإلى إمكانية الوصول إلى المعلومات عن الأسواق وإلى التكنولوجيا، مما يجعل من الصعب على هذه الكيانات استيفاء متطلبات السلامة أو الجودة، أو تغيير تشكيلة منتجاتها أو خدماتها، أو زيادتها بصورة سريعة لتلبية طلبات الشركات عبر الوطنية. وتهدف حملة وطنية إلى تحديث المباني العامة ورصيد المساكن القائمة، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم المتعاقدة من الباطن. كما أعطيت أولوية لدعم أنشطة التدريب المهني. وستعزز الشفافية بعملية إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية غير الرسمية واستحداث قواعد بيانات إلكترونية للمتعاقدين المحليين المسجلين وسجلات الأراضي والممتلكات.

وقد أفضى تعزيز روابط الأعمال التجارية إلى عقد اتفاقات شراكة من أجل بناء مساكن ميسورة التكلفة ومراعية للبيئة بين المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم على امتداد سلسلة القيمة في قطاع البناء وعدد من الشركات الدولية الكبرى العاملة في قطاعات البناء والتعدين والطاقة. فعلى سبيل المثال، يعتزم برنامج الوظائف الخضراء وشركة لافارج (Lafarge) التوقيع على اتفاق لإنشاء خمس وحدات نموذجية متميزة للبناء المراعي للبيئة في

لوساكا وكيثوي من أجل تحفيز سوق الإسكان الميسور التكلفة والمراعي للبيئة. وقد خصصت شركة لافارج استثماراً أولياً قوامه ٦٠٠ وحدة - ٣٠٠ في لوساكا و ٣٠٠ في كيثوي - لتلبية الطلب المتوقع أن ينشأ من استجابة المبيعات والتسويق للوحدات النموذجية.

المصدر: النتائج الحالية لمشروع برنامج الوظائف المراعية للبيئة.

ثالثاً - تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية في المجالات ذات الأولوية للنمو الشامل للجميع

١٨ - لضمان الاعتماد والتنفيذ الفعليين لسياسات تنظيم المشاريع الموازية لبناء القدرات الإنتاجية والمرتبطة بالهدف الطويل الأجل المتمثل في الحد من الفقر، ثمة حاجة إلى تدخلات محددة الهدف لتسريع نمو الإنتاجية وجعلها شاملة للجميع ومستدامة، بحيث توفر الضمانات اللازمة لحماية الفئات الضعيفة وتشجع الاندماج الاجتماعي.

١٩ - ويساهم النمو الشامل للجميع في خلق فرص اقتصادية للجميع، بما في ذلك عن طريق تنظيم المشاريع، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحد من عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة، وكذلك تعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال التخفيف من حدة الفقر. وتدمج الأعمال التجارية الشاملة للجميع الأشخاص ذوي الدخل المنخفض في سلاسل القيمة بصور شتى، إما كمستهلكين أو منتجين أو مستخدمين أو أصحاب مشاريع، وتتيح لهم إمكانية الاستفادة من فرص العمل المدر للدخل اللازم للحصول على السلع والخدمات الأساسية. وفي هذا الصدد، اعتمدت نهج مختلفة لدعم تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية من أجل تعزيز النمو والأعمال التجارية الشاملين للجميع. ويرصد الأونكتاد هذه المبادرات، وقد استحدث قاعدة بيانات للممارسات الجيدة للمبادرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي^(٤).

٢٠ - فعلى سبيل المثال، ترمي خطة إثيوبيا الخماسية للنمو والتحول لعام ٢٠١٠ إلى تحقيق النمو الشامل للجميع واستئصال الفقر من خلال التركيز، في جملة أمور، على ما يلي: تحيئة الظروف الموازية في القطاعات الصناعية التي ستمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من تعزيز النمو وإيجاد فرص العمل والابتكار؛ وتمكين المرأة من خلال انتهاج سياسات داعمة للمساواة بين الجنسين تركز على تطوير تنظيم المشاريع؛ ودعم تمكين الشباب^(٥). ويرمي برنامج إثيوبيا لتطوير تنظيم المشاريع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، الذي يستند إلى خطة النمو والتحول، إلى تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق توفير التدريب على مهارات تنظيم المشاريع وتقديم

(٤) UNCTAD, 2013, Area 6: Promoting awareness and networking, available at <http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Entrepreneurship/EPF-6.aspx> (جرى الاطلاع عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

(٥) African Development Bank and Ethiopia, 2013, *Partnering for Inclusive Growth* (Tunis)

خدمات استشارية شاملة في مجال الأعمال التجارية لهذه المؤسسات. ويتوقع أن يوفر هذا المشروع فرص عمل للنساء والشباب، ويحفز إنشاء ٢٠٠ ٠٠٠ مؤسسة صغرى وصغيرة ومتوسطة الحجم وإرساء أسس التنمية الصناعية في البلد.

٢١- ويوفر برنامج التحول الاقتصادي لماليزيا إطاراً لحفز نمو اقتصادي شامل للجميع والحد من الفقر وغيره من أوجه انعدام المساواة، بهدف الارتقاء بها إلى مصاف البلدان المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٠^(٦). ويهدف برنامج التحول الاقتصادي الذي أطلق عام ٢٠١٠ إلى تحقيق نمو شامل للجميع عن طريق زيادة فرص توليد الدخل من خلال تنظيم المشاريع، وتعزيز القدرات الإنتاجية عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري، وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء.

٢٢- والمحالات الرئيسية الأربعة للنمو الشامل للجميع هي البيئة (المشاريع الخضراء) والشباب والمرأة وتنظيم المشاريع الاجتماعية، على النحو المبين بالتفصيل في هذا الفصل.

ألف - تنظيم المشاريع الخضراء

٢٣- اعتبر الاقتصاد الأخضر، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢، اقتصاداً ينطوي على إمكانات الإسهام في القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتحسين أحوال البشر، وخلق فرص للعمل مع المحافظة على الأداء السليم للنظم الإيكولوجية لكوكب الأرض^(٧). وللقطاع الأخضر إمكانات واعدة فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل وزيادة الإنتاجية، ولا سيما في البلدان النامية. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، للاقتصاد الأخضر إمكانات لخلق ما بين ١٥ و ٦٠ مليون فرصة عمل إضافية على الصعيد العالمي، مع تحسن الإنتاجية بنسبة ١,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ وبنسبة ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، وفي الوقت نفسه الحد من الفقر بالنسبة لحوالي ٤٠٠ مليون مزارع من ذوي الحيازات الصغيرة في البلدان النامية من خلال زيادة الدخل^(٨).

٢٤- ويدعم برنامج الأونكتاد لريادة الأعمال "إمبرتيك" مثل هذه التنمية. وتعد مؤسسة "بيوبرو" (BioPro)، المنشأة في الأرجنتين عام ٢٠١٣، مثالاً على العمل التجاري الأخضر الذي يربطه برنامج إمبرتيك. وتجري المؤسسة أبحاثاً وتقوم بإنتاج وتطوير وتسويق المنتجات العضوية المصممة لحماية المحاصيل ومكافحة الآفات. وليس لمبيدات الآفات العضوية سوى أثر محدود على البيئة والنظم الإيكولوجية المحيطة وعلى صحة الإنسان، إذ إنها لا تولد نفايات

(٦) Performance Management and Delivery Unit, 2013, Overview of Economic Transformation Programme, available at http://etp.pemandu.gov.my/About_ETP-@-Overview_of_ETP.aspx (جری)

الاطلاع عليه في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

(٧) A/RES/66/288.

(٨) International Labour Organization, 2012, *Working Towards Sustainable Development: Opportunities for Decent Work and Social Inclusion in a Green Economy* (Geneva).

دائمة. ونظراً لفعاليتها في مكافحة فراشات العث التي تهاجم الكروم، أصبحت منتجات بيوبرو رائجة في أوساط مزارعي العنب أو المعاصر التي تنتج الخمر العضوية، مما أعطى دفعة قوية لهذه المؤسسة الناشئة. وقد اكتسب مؤسس "بيوبرو" مهارات الأعمال التجارية في حلقة عمل تدريبية في إطار برنامج إمريتيك. وكمثال على الكيفية التي يمكن بها تعزيز المهارات التي تُكتسب في مجال تنظيم المشاريع من خلال برامج التدريب في هذا المجال، يبين الإطار ٤ خصائص برنامج إمريتيك.

الإطار ٤

الأونكتاد - حلقات العمل التدريبية لبرنامج إمريتيك في مجال تنظيم المشاريع

إمريتيك هو برنامج لبناء القدرات تابع للأونكتاد. ويتميز برنامج إمريتيك عن برامج التدريب الأخرى بتقديمه نهجاً سلوكياً إزاء تنظيم المشاريع. وقد أثبتت البحوث أن هناك عشر مهارات شخصية رئيسية في مجال تنظيم المشاريع، تتمثل في ثلاثين نمطاً سلوكياً، لها صلة بأصحاب المشاريع الناجحين.

وفيما يلي المهارات الشخصية المحددة في برنامج إمريتيك في مجال تنظيم المشاريع:

- ١ - تحديد الأهداف
- ٢ - البحث عن المعلومات
- ٣ - التخطيط والرصد المنهجي
- ٤ - البحث عن الفرص والمبادرة
- ٥ - الثبات
- ٦ - الوفاء بالالتزامات
- ٧ - طلب الكفاءة والجودة
- ٨ - خوض مخاطر محسوبة
- ٩ - الإقناع والربط الشبكي
- ١٠ - الاستقلالية والثقة بالنفس

ويعزز برنامج إمريتيك هذه الكفاءات ويقويها من خلال حلقات العمل التدريبية في مجال تنظيم المشاريع، حيث تنطوي حلقات العمل هذه على عمليات تشخيص تشمل موجز تنظيم المشاريع، والتقييم الذاتي للكفاءات الأساسية، والتحول الفردي، وأنشطة تحفيز الأعمال التجارية. وتشجع حلقات العمل الأفراد على التركيز على أدوارهم كأصحاب مشاريع وتضعهم أمام تحدي إجراء فحص دقيق لمواطن قوتهم وضعفهم الشخصية في مجال تنظيم المشاريع. ويقوم منهج التدريب، إلى حد كبير، على التفاعل والتجريب. وإضافة إلى ذلك، تنظم في إطار برنامج "إمريتيك" حلقات عمل تدريبية ومنتديات للأعمال التجارية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

وتقدم مراكز برنامج إمبريتيك لأصحاب المشاريع ما يلي:

- مرفق خدمات جامع يوفر طائفة من خدمات التدريب وتطوير الأعمال التجارية.
- رابطة مدى الحياة: تجمع رابطات برنامج إمبريتيك - شبكة المتدربين الأقران - أصحاب المشاريع الناجحين والملتزمين.
- الربط الشبكي والتوجيه: يتبادل المدربون منهجيتهم في التدريب وأدوات التقييم التي يستخدمونها في دورات لتدريب المدربين ويقدمون التوجيه.
- المدربون المحليون المعتمدون: يقدم التدريب محلياً باللغات الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والروسية والرومانية والسواحلية والعربية والفرنسية.

وقد دربت برامج إمبريتيك منذ إنشائها ٣٤٠.٠٠٠ صاحب مشروع في ٣٦ بلداً نامياً وبلداً يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية. ويُعترف لبرنامج إمبريتيك بأثره الكبير في تطوير تنظيم المشاريع وفي كفاءة ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المشاركة. وقد أظهرت تقييمات مستقلة الأثر الإيجابي للتدريب المقدم في إطار برنامج "إمبريتيك" على قرارات المشاركين بدء عمل تجاري وعلى تعزيز أداء أعمالهم التجارية ومعدلات بقاء شركاتهم^(٩).

ويحتفي الأونكتاد أثناء الاحتفال بمنح جائزة سيدات الأعمال في إطار برنامج إمبريتيك، وهو الاحتفال الذي ينظم كل سنتين، بسيدات الأعمال اللائي استفدن من حلقات العمل التدريبية في مجال تنظيم المشاريع وتحولن إلى سيدات أعمال ناجحات وأصبحن قدوة لمجتمعتهن المحلية.

المصدر: Empretec, 2014، متاح على: <http://www.empretec.net> (جرى الاطلاع عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

٢٥- وهناك بعض الحواجز التي تقيّد قدرة القطاع الأخضر. وفي العديد من البلدان، يبقى عدم وجود أطر تنظيمية وتيسيرية لدعم تنظيم المشاريع الخضراء عقبة رئيسية أمام تطور هذا القطاع. كما تعوز العديد من البلدان سياسات لتعزيز أسواق الاقتصاد الأخضر، وتعوزها على وجه الخصوص المعايير التي تحدد المستوى الأدنى للأداء البيئي لمنتج أو خدمة. وعلى العكس من ذلك، يمكن لانتشار المعايير الدولية أن يفرض تكاليف مرتفعة على الأعمال التجارية، ولا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يُصعّب عليها الوصول إلى الأسواق العالمية المربحة

(٩) على سبيل المثال، خلصت دراسة استقصائية مستقلة أجريت عام ٢٠١٣ وشملت ٣٠٠٠ مشارك برازيلي استفادوا من التدريب في إطار برنامج "إمبريتيك" إلى ما يلي:

- من بين المشاركين، سجل ٥٤ في المائة زيادة في الدخل وعزا ثلاثة أرباعهم هذه الزيادة إلى تطبيق الدروس المستفادة من برنامج إمبريتيك؛
- ومن لم يكن لديهم عمل تجاري وقت حضور حلقة العمل، أنشأ ٨٥ في المائة عملاً تجارياً في غضون ١٢ شهراً، وكان للتدريب تأثير قوي على قرارهم بشأن نوع العمل التجاري الذي أطلقوه.

في البلدان المتقدمة. ويقدم الإطار ٥ أمثلة على الممارسات الجيدة والمبادرات التي تشجع تنظيم المشاريع في القطاع الأخضر.

الإطار ٥

الممارسات والمبادرات الجيدة في تشجيع تنظيم المشاريع الخضراء

تعرض شركة ريباور (REpower)، في إطار جهودها الرامية إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية للكهرباء في هايتي، عقوداً طويلة الأجل مثبتة الأسعار للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال الطاقة المتجددة، حيث تخلق بذلك فرص العمل وتدعم الأعمال التجارية التي من شأنها المساعدة على تحقيق استقرار اقتصاد هايتي^(١٠).

وقد صُمم مسار النمو الجديد لجنوب أفريقيا لعام ٢٠١٠ الذي يعتبر خلق فرص العمل في القطاع الأخضر محركاً للنمو الاقتصادي، واتفاق الاقتصاد الأخضر لعام ٢٠١١ الذي يدعم تحسين إدارة النفايات عن طريق إعادة التدوير، بطريقة تحفز فرص العمل في مجال إدارة النفايات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي^(١١).

وكجزء من مبادرة آسيا لزيادة لأعمال التجارية الخضراء، وهي مبادرة لمنظمة العمل الدولية، نفذت تايلند نموذجاً للأعمال التجارية الخضراء المستدامة عام ٢٠١١ وفر الخدمات الاستشارية والتدريب للعاملين في الفنادق الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال تحسين كفاءة استخدام الموارد، والآثار البيئية، والممارسات والتنافسية في مكان العمل، مما أدى إلى تحسن هام في كفاءة استخدام الموارد وممارسات أفضل في إدارة النفايات داخل مؤسسات الأعمال التجارية هذه^(١٢).

وفي أوغندا، توظف شركة سولار سيستر (Solar Sister) نساء المناطق الريفية من أجل بيع المصابيح ذات الصمام الثنائي الباعث للضوء والعاملة بالطاقة الشمسية لاستخدامها في المنازل (انظر <http://www.solarsister.org>). وتتمكن النساء من رفع مستويات معيشتهم وفي الوقت نفسه معالجة الشواغل البيئية، بما في ذلك التلوث وانعدام الكفاءة، ومسائل السلامة المرتبطة باستخدام مصابيح الكيروسين.

(١٠) Changemakers, 2010, REpower Haiti, available at <http://www.changemakers.com/SME-Finance/entries/repower-haiti> (جرى الاطلاع عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

(١١) South Africa, 2010, *The New Growth Path*, available at http://www.gov.za/sites/www.gov.za/files/NGP%20Framework%20for%20public%20release%20FINAL_1.pdf (جرى الاطلاع عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

(١٢) International Labour Organization, 2014, *Greener business Asia*, available at http://www.ilo.org/asia/whatwedo/projects/WCMS_152342/lang--en/index.htm (جرى الاطلاع عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

ويعرض برنامج الوظائف الخضراء في زامبيا اتباع نهج يقوم على سلسلة القيمة لتحسين سبل العيش المستدامة للأسر الريفية والحضرية عن طريق تنمية القطاع الخاص والإسكان المستدام^(١٣).

وفي أمريكا الوسطى، قامت شبكة إقليمية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني من بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، إلى جانب الجمهورية الدومينيكية، بتطوير وإدماج معايير ومناهج التعلم فيما يتعلق بشمالي مهن في القطاع الأخضر، وذلك بهدف تعزيز مهارات الشباب ذوي المستوى التعليمي المتواضع وعمال القطاع غير الرسمي^(١٤).

باء- تنظيم الشباب للمشاريع

٢٦- لقد اعترُف بأن تعزيز تنظيم الشباب للمشاريع يشكل جزءاً من حل الأزمة العالمية لبطالة الشباب. وهو ينطوي أيضاً على إمكانية الإسهام في التنمية الاجتماعية، إذ يتيح للشباب فرصة زيادة دخل أسرهم المعيشية من خلال العمل الحر، مما يرفع مستوى معيشتهم ويحد من فقرهم ويوفر لهم سبلاً مستدامة لكسب الرزق. ومن الأمثلة على ذلك مؤسسة "Bamboo: An Innovation Ecosystem" (بامبو: بيئة للابتكار) التي تعمل في مجال التوسيم وتملكها ويديرها سود ويوجد مقرها في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، وقد شارك في تأسيسها منظم مشاريع شاب حضر حلقة عمل برنامج "إمبريتيك" وثلاثة شبان آخرين. ويهدف مشروع العمل التجاري هذا إلى تغيير جذري للتصور السائد عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المملوكة للسود في المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل في جنوب أفريقيا وفي الوقت نفسه تعزيز نموها بإمدادها بالقدرة على الابتكار في مجال العلامات التجارية. وقد ساعد هذا المشروع، منذ إنشائه عام ٢٠١٢، على إبراز صورة المشاريع الصغيرة المملوكة للسود وساهم في نمو أعمالها التجارية، كما خلق فرص عمل مستقر لتسعة أشخاص، معظمهم شبان مبتكرون من مجتمعات محلية فقيرة ما كان لهم من دونه أن ينجحوا في الحصول على فرصة عمل.

٢٧- وعلى الصعيد العالمي، ما فتئت المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية في طليعة الجهات التي تعمل من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تهيئة الفرص الاقتصادية للشباب، وبخاصة الجهود المتصلة بتنظيم المشاريع من قبل الشباب. وقد أعدّ الأونكتاد، بالتعاون مع

(١٣) International Labour Office Lusaka, 2013, *Green Jobs Programme*, available at http://www.ilo.org/empent/Whatsnew/WCMS_213390/lang--en/index (جرى الاطلاع عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

(١٤) International Labour Organization, 2014, *South-South and triangular cooperation*, available at http://www.ilo.org/pardev/south-south/WCMS_228305/lang--en/index.htm (جرى الاطلاع عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

الكومنولث، وثيقة بعنوان "تشجيع تنظيم الشباب للمشاريع: إرشادات سياسية" (تصدر قريباً)، وهي تهدف إلى دعم واضعي السياسات في تصميم سياسات وبرامج تنظيم المشاريع لفائدة الشباب.

٢٨- ومن شأن وجود إطار وطني شامل لتنظيم الشباب للمشاريع أن يساعد على تخطي العديد من التحديات التي يواجهها منظمو المشاريع الشباب الطامحون في العديد من البلدان. ويمكن أن يكفل هذا الإطار إدراج تنظيم الشباب للمشاريع في السياسات الوطنية، وتواءم الاستراتيجيات في هذا المجال مع أهداف السياسة الوطنية. وعلاوة على ذلك، يمكن لهذا الإطار أن يساعد على إزالة حواجز البيئة التنظيمية التي لها تأثير كبير على الشباب، ولا سيما تلك التي تثني أصحاب المشاريع الشباب الطامحين في البلدان النامية عن تسجيل مشاريع أعمالهم، وبالتالي المساهمة في بقاء مشاريع الأعمال التجارية هذه غير رسمية وعرقلة قدرتها على النمو. وينبغي للإطار الوطني الشامل أن يعالج مسألة تطوير التعليم الفعال في مجال تنظيم المشاريع، ونظماً للتدريب المهني والتلمذة الصناعية والمسائل المتصلة بالحصول على التمويل، مثل اشتراطات الضمان الإضافي، والرسوم المصرفية، وتوفير منح لبناء القدرات، والمساعدة التقنية، ومحو الأمية المالية.

٢٩- وكما جاء في وثيقة "تشجيع تنظيم الشباب للمشاريع: إرشادات سياسية"، يمكن لواضعي السياسات تولى دور قيادي في دعم التكنولوجيا والابتكار عن طريق توفير حوافز من شأنها تشجيع تنظيم الشباب للمشاريع والابتكار. وثمة حاجة إلى استثمارات في الهياكل الأساسية التكنولوجية لإرساء الأساس لاقتصاد رقمي مزدهر ولتوفير زخم لانتشار الابتكار، وكذلك لكفالة وصول الشباب إلى المعارف والكفاءات والمهارات اللازمة لاستغلال التكنولوجيا واستحداث منتجات وخدمات تجارية. وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى جعل الشباب شركاء ومتعاونين في تنظيم المشاريع الخاصة بالشباب. ولتولي هذا الدور، ثمة حاجة إلى تضافر جهود الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل وضع برامج لإشراك الشباب ولتشجيع تطوير شبكات ورابطات تنظيم الشباب للمشاريع التي تتولى جهود الدعوة نيابة عن أصحاب المشاريع الشباب. ويسلط الإطار ٦ الضوء على أمثلة للممارسات الجيدة والمبادرات في مجال تشجيع تنظيم الشباب للمشاريع.

الإطار ٦

الممارسات والمبادرات الجيدة في مجال تشجيع تنظيم الشباب للمشاريع

وضعت جنوب أفريقيا "استراتيجية تطوير مؤسسات الشباب" المصممة لتشجيع تنظيم الشباب للمشاريع وتسريع نمو المشاريع التي يقودها شباب والتمكين الاقتصادي للسود. وفي بوتسوانا، توفر شركة كغالاغادي للجنة لأصحاب المشاريع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ عاماً التدريب على مهارات تنظيم الأعمال والتوجيه ورأس المال الأولي لبدء عمل تجاري أو توسيعه.

وفي الهند، تقدم شركة كيرالا المالية والصندوق الاستثماري بهارتيا يوفيا شاكتي قروضاً من دون ضمانات لأصحاب المشاريع الشباب.

وبشكل تحالف الكومنولث - آسيا لأصحاب المشاريع الشباب شبكة لتنظيم الشباب للمشاريع تُستخدم كمنبر لإشراك أصحاب المشاريع الشباب في آسيا وتعمل من أجل تلبية احتياجاتهم.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تربط شبكة تجارة الشباب (YouthTrade) المشاريع التي يقودها شباب بغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية التي تشتري المنتجات المعتمدة لدى هذه الشبكة، داعمة بذلك أصحاب المشاريع الشباب في الوصول إلى الأسواق.

وتقود الشبكة الدولية لتعزيز القدرات المالية للأطفال والشباب (Child and Youth Finance International) أكبر حركة في العالم مكرسة لتعزيز القدرات المالية للأطفال والشباب. وقد وصلت الحركة التي أطلقت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى أكثر من ١٨ مليون طفل في أكثر من ١٠٠ بلد. وقد أطلقت مؤخراً بوابة على شبكة الإنترنت لتيسير الربط الشبكي بين الشباب وبناء قدراتهم.

وتعد المنظمة الدولية لمؤسسات أعمال الشباب (Youth Business International) شبكة تلعب دوراً هاماً في الربط بين أصحاب المشاريع الشباب وغيرهم من أصحاب المشاريع وتيسير التجارة الدولية.

وتعقد قمة سنوية لتحالف أصحاب المشاريع الشباب في إطار مجموعة الـ ٢٠ قبل موعد انعقاد مؤتمر قمة المجموعة لتأكيد أهمية أصحاب المشاريع الشباب، والوقوف على أفكارهم، والسماح لهم بتبادل خبراتهم وممارساتهم.

المصدر: UNCTAD, 2013, Online inventory of best practices in entrepreneurship، متاح على الرابط التالي: <http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Entrepreneurship/Inventory.aspx> (جرى الاطلاع عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

جيم - تنظيم المرأة للمشاريع

٣٠ - ينطوي تنظيم المرأة للمشاريع على إمكانية تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة، إذ تضيف زيادة مشاركة صاحبات المشاريع ما بين نقطة مئوية ونقطتين مئويتين إلى الناتج المحلي الإجمالي السنوي في العديد من البلدان وفقاً لبعض التقديرات (انظر <http://wbl.worldbank.org>). وقد أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي في إثيوبيا أن تعزيز فرص وصول المرأة إلى عوامل الإنتاج الرئيسية مثل العمالة المنتظمة و/أو فرص العمل في القطاع غير الرسمي من أجل ضمان الدخل والحصول على مدخلات لتنظيم المشاريع والأراضي، يمكن أن يفيد إثيوبيا بزيادة نمو الناتج المحلي

الإجمالي بحوالي ١,٩ في المائة في السنة^(١٥). ويمكن لدعم صاحبات المشاريع أن يكون نهجاً قابلاً للتطبيق لتحقيق الإمكانيات الاقتصادية للمرأة والمساهمة في تمكينها الاقتصادي.

٣١- وعلى الصعيد العالمي، تتخلف مستويات دخل النساء وإنتاجيتهن عن مستوياتها لدى الرجال، ويعود ذلك في جزء منه إلى عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، هناك احتمالات أكبر في أن تدير صاحبات المشاريع مؤسسات أصغر في قطاعات أقل ربحية، وبذلك فهن أقل إنتاجية من الرجال ويكسبن أقل منهم^(١٦). ويضاف إلى ذلك أن القيمة المضافة لكل عامل في المناطق الحضرية في بعض بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تكون أقل في الأعمال التجارية التي ترأسها نساء منها في تلك التي يرأسها رجال. كما أن الربحية في المناطق الريفية في إثيوبيا وإندونيسيا وبنغلاديش وسري لانكا أدنى في مؤسسات الأعمال التجارية التي ترأسها نساء. وتعزى هذه الفوارق إلى الاختلافات بين الجنسين في استخدام الوقت وإمكانية الحصول على الائتمانات والأصول، وإلى معاملة الأسواق والمؤسسات الرسمية، وهو ما يُقيّد الفرص الاقتصادية للمرأة^(١٧).

٣٢- ولا تزال صاحبات المشاريع يواجهن حواجز كبيرة. وتعد التفاوتات الواسعة والهامة بين الجنسين في الحصول على المدخلات - بما فيها الأراضي والائتمانات - وفي ملكية الأصول، الأسباب الجذرية للفجوة بين الجنسين من حيث الإنتاجية، إلى جانب الافتقار إلى إمكانية الحصول على المدخلات الذي يفاقمه عدم توافر القدرة على التنبؤ بأوضاع السوق، وهو ما يمكن أن يجعل الاستثمار نفسه أقل إنتاجية بالنسبة للمرأة منه بالنسبة للرجل، مما يسفر عن انخراط صاحبات المشاريع في أنشطة أقل ربحية تكون احتمالات توسعها أقل أيضاً^(١٨). ولهذا الأمر آثار ضارة على صاحبات المشاريع لأنهن لا يكن في وضع غير متكافئ فحسب، بل لأنهن لا يتمتعن أيضاً بالمساواة في الحصول على المدخلات، بالنظر إلى التكاليف الكبيرة للرعاية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للمرأة^(١٩).

٣٣- وثمة عقبة أخرى تواجهها صاحبات المشاريع، هي قلة إمكانيات الحصول على التمويل. فعدم وجود ضمانات، وهو وضع يزداد تفاقمًا في البلدان التي تفتقر فيها المرأة إلى إمكانية الحصول على حقوق الملكية، يشكل عائقاً أمام المرأة التي تسعى إلى الحصول على تمويل من المؤسسات المالية. وينبغي للسياسات التي تركز على إتاحة الوصول إلى رأس المال ضمان أن

(١٥) World Bank, 2009, *Unleashing the Potential of Ethiopian Women: Trends and Options for Economic Empowerment* (Washington, D.C).

(١٦) World Bank, 2012, *World Development Report 2012: Gender Equality and Development* (Washington, D.C).

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) المرجع نفسه.

توائم مصادر التمويل إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل مبتكرة للشركات الناشئة مع احتياجات صاحبات المشاريع^(٢٠).

٣٤- ولا تزال العقبات القانونية تحول دون انخراط العديد من النساء في الأعمال التجارية. ففي بعض البلدان، تسمح القوانين للرجال بالاعتراض رسمياً إذا كانت زوجاتهم يرغبن في مزاوله عمل تجاري أو مهنة. ويؤدي الافتقار إلى الشفافية، والفساد، وتعقيد القواعد التنظيمية في بعض البلدان، علاوة على التمييز المؤسسي ضد المرأة، إلى جعل بيئة الأعمال التجارية صعبة على نحو خاص بالنسبة لعمل صاحبات المشاريع. وإضافة إلى ذلك، يعتبر التدني النسبي لمستويات التعليم والمهارات في صفوف النساء في البلدان النامية من الحواجز التي تعيق تنظيم النساء للمشاريع وتحد من إمكانيات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يدرنّها، وهو ما يحد من التمكين الاقتصادي للمرأة، ويعيق في نهاية المطاف تحقيق المساواة بين الجنسين. وينبغي أن تنتهج السياسات نهجاً متعدد الجوانب إزاء نمو مشاريع الأعمال التجارية التي تديرها نساء.

٣٥- وتعمل مؤسسات التمويلات الصغرى التي تقرض النساء على تمكينهن من أن يصبحن صاحبات مشاريع صغرى. كما يمكن لإشراك النساء في سلاسل القيمة كموزعات أو موظفات أن يساهم في تعزيز تمكينهن الاقتصادي. وثمة اعتراف متزايد بأنه من المرجح أن ترتفع مستويات تنظيم النساء للمشاريع متى وجدت نظم الحوافز والدعم الملائمة التي تستهدف صاحبات المشاريع. ويقدم الإطار ٧ أمثلة على المبادرات الناجحة التي تستهدف إمكانات تنظيم النساء للمشاريع.

الإطار ٧

مبادرات تشجيع تنظيم النساء للمشاريع

نظمت حكومة رواندا التعاونيات النسائية للحياكة التي تخلق فرص عمل للنساء ذوات المهارات التقليدية، وأنشأت مراكز تدريب لتعزيز مهارتهن.

ومنذ سن قانون التعاونيات في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٥، المعدل عام ٢٠١٢، وتوسيع نطاق الدعم المالي وغير المالي الذي تقدمه وزارة التجارة والصناعة إلى التعاونيات المسجلة، زاد عدد التعاونيات التي تملكها نساء.

ويقدم برنامج تنمية تنظيم النساء للمشاريع التابع لمنظمة العمل الدولية الدعم للنساء في بدء مشاريعهن وإضفاء الصبغة الرسمية عليها وتنميتها ومن خلال تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في أعمال المنظمة.

ويهدف منهاج العمل العالمي المتعلق بالتزود من البائعات التابع لمركز التجارة الدولية إلى

(٢٠) Global Entrepreneurship Monitor, 2011, 2010 Report: Women Entrepreneurs Worldwide

((Babson Park

زيادة حصة مشتريات الشركات والمؤسسات والحكومات من البائعات عن طريق ربطهن بالشبكات الدولية.

ويدرب برنامج تشجيع النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وهو مبادرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غانا، صاحبات المشاريع على مهارات تنظيم المشاريع والإنتاج والإدارة (انظر <http://www.gh.undp.org>)، في حين توفر مبادرته 'المرأة في الأعمال التجارية والاستثمار' في كينيا التمويلات الصغرى (انظر <http://www.ke.undp.org>).

ويُكرّم الأونكتاد صاحبات المشاريع اللواتي تشملهن شبكة برنامج "إمبرتيك" وذلك بمناسبة الاحتفال كل سنتين بمنح جائزة سيدات الأعمال، وهو يساعد على تمكين صاحبات المشاريع من خلال التدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك عن طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات التجارة والاستثمار.

ثم إن الولاية الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المتمثلة في تشجيع تنمية صناعية مستدامة وشاملة للجميع تدعم تنمية تنظيم النساء للمشاريع في قطاعات تجهيز الأغذية وتجهيز الأسماك والحرف اليدوية.

المصدر: UNCTAD, 2013, Online inventory of best practices in entrepreneurship، متاح على الرابط التالي: <http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Entrepreneurship/Inventory.aspx> (جرى الاطلاع عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

دال - تنظيم المشاريع الاجتماعية

٣٦- ينطوي تنظيم المشاريع الاجتماعية على إمكانية التصدي للمشاكل الاجتماعية التي يستعصي حلها دون ذلك، والحد من أوجه عدم المساواة والفقر بطريقة مستدامة من الناحية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تتصدى جمعية رناس النسائية التعاونية، وهي أول مشروع عمل تجاري لتجهيز الزيتون ومخلل الخيار تملكه وتديره نساء في الأردن، لمشكلة البطالة في صفوف النساء عن طريق إيجاد فرص عمل للمهندسات الزراعيات الماهرات العاطلات عن العمل وللنساء ذوات المهارات المحدودة. وقد خلق هذا المشروع، المنشأ عام ٢٠٠٨ فرص عمل لفائدة ١٠ عاملات دائمات و ٢٠ عاملة موسمية، حيث أمّن لهن سبل رزقهن ورفع مستوى معيشتهن، وكان الفائز بتقدير خاص خلال الاحتفال بمنح جائزة سيدات الأعمال في إطار برنامج الأونكتاد "إمبرتيك". ويركز هذا المشروع بقوة على الاستدامة؛ وتجري إعادة تدوير النفايات من المصنع أو تُستخدم كأسمدة وتستخدم بذور الزيتون في أعمال فنية. وقد أنشأت جمعية رناس النسائية التعاونية ثلاث دفيئات، تتيح فرصاً للشباب للحصول على المهارات في مجال الزراعة المستدامة.

٣٧- وينظر على نحو متزايد إلى تنظيم المشاريع الاجتماعية كوسيلة للتخفيف من حدة الفقر باستخدام الابتكار وفي الوقت نفسه تحقيق نمو شامل للجميع. وقد ركزت النماذج الحالية

لتنظيم المشاريع الاجتماعية إما على الإشراف المباشر للفئات المحرومة، بغية تعزيز قدراتها الإنتاجية، أو على الاستثمار في القطاعات المنتجة للمنتجات والخدمات الميسورة لهذه الفئات. وتهدف هذه النماذج، مجتمعة، إلى تحفيز التحول الاجتماعي وفي الوقت نفسه التصدي للتحديات الاجتماعية المستعصية دون ذلك.

٣٨- وقد اتخذت بعض الحكومات خطوات لتيسير تنظيم المشاريع الاجتماعية ووضعت تدابير سياسية للاستجابة لهذا الاتجاه، بما في ذلك استحداث وضع قانوني خاص لهذه الكيانات، وهو ما حدث، مثلاً، في الولايات المتحدة. وعادةً ما تمول المشاريع الاجتماعية بمزيج من الموارد السوقية وغير السوقية (مثل الإعانات الحكومية وتبرعات القطاع الخاص) والموارد غير النقدية (العمل التطوعي مثلاً). وترد أمثلة على المبادرات الداعمة لتنظيم المشاريع الاجتماعية في الإطار ٨.

الإطار ٨

مبادرات تشجيع تنظيم المشاريع الاجتماعية

الهند

حسّنت شركة سيلكو سولار (Selco Solar) نوعية حياة الأسر المعيشية المحرومة عن طريق توفير فرص العمل وتحسين سبل كسب الرزق من خلال تقديم حلول وخدمات مستدامة (انظر http://www.selco-india.com/about_us.html).

وساعدت "شبكة نحل العسل" (Honeybee) على النهوض بالابتكار وتحسين القدرات الإنتاجية في أوساط الفقراء (انظر <http://www.sristi.org/hbnew/index.php#>).

وأناحت شركة جوغاد للابتكار، التي يقوم عملها على أساس الابتكار المقتصد والمرن، تطوير حلول منخفضة التكلفة في مجال الأعمال التجارية تتسم بالاستدامة وتلبي احتياجات الفئات المحرومة، وفي الوقت نفسه تخلق فرص عمل (انظر <http://jugaadinnovation.com>).

جنوب أفريقيا

تبلور مؤسسة Reconstructed Living Lab Innovation Incubator أفكاراً لمشاريع الأعمال التجارية الاجتماعية تهدف إلى التأثير على المجتمعات المحلية وتمكينها من خلال الابتكار (انظر <http://www.rlabs.org>).

الفلبين

تقدم مؤسسة حاضنة المشاريع الاجتماعية في آسيا (Asian Social Enterprise Incubator) خدمات شاملة وأحدث التكنولوجيات للمشاريع الاجتماعية في قاعدة الهرم (انظر <http://unreasonableatsea.com/portfolio/asian-social-enterprise-incubator/>).

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

وتنفذ مؤسسة UnLtd، وهي واحدة من رواد مقدمي الدعم لأصحاب المشاريع الاجتماعية، حملات في المملكة المتحدة وغيرها من البلدان لتشجيع تنظيم المشاريع الاجتماعية في قطاع التعليم العالي. وتتلقى الجامعات الشريكة تمويلاً لإنشاء مشاريع اجتماعية إضافة إلى الدعم المقدم حسب الحاجة. وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، نُفذت حملة ممولة بمبلغ مليون جنيه استرليني مَوَّلَت ودعمت بصورة مباشرة إنشاء ٢٠٠ مشروع اجتماعي جديد على يد الأساتذة والطلبة في ٧٠ جامعة في مختلف أنحاء إنكلترا. وتشمل هذه الشبكة الدولية أكثر من ٤٥ شريكاً في جميع أنحاء العالم (انظر <https://unltd.org.uk/seechange/>).

رابعاً - خاتمة

٣٩- يمكن لتطوير تنظيم المشاريع أن يساهم، من خلال بناء القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، في التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع، وخلق فرص العمل، وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية، والحد من الفقر، ورفع مستويات المعيشة للفئات المحرومة، بما في ذلك النساء والشباب.

٤٠- واستناداً إلى الممارسات الجيدة وخطط التنفيذ التي وضعها الأونكتاد بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين في بلدان مختارة، لا يمكن تصور سياسة وطنية فعالة لتنظيم المشاريع من دون المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص والمجتمع المدني والشراكة معهما. ولكن حتى في الحالات التي جرى فيها تشاور فاعل مع القطاع الخاص، نادراً ما كانت الأصوات الأعلى هي أصوات أصحاب المشاريع أنفسهم الذين يفترض أنهم أكبر الرابحين من التدخلات السياساتية المقترحة. وفي العديد من البلدان، يعني تدني مستوى تنظيم المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم والانتشار الواسع للقطاع غير الرسمي أن آراءها كثيراً ما لا يأخذها واضعو السياسات في الاعتبار.

٤١- وبالمثل، حتى أنجح أصحاب المشاريع من النساء والشباب وأكثرهم ابتكاراً قد تكون خبرتهم قليلة في عملية وضع السياسات مقارنة بالمجموعات الصناعية الكبيرة الأكثر رسوخاً. وفي هذا الصدد، وفر الأونكتاد خدمات بناء القدرات لأصحاب المصلحة، بمن فيهم الفئات المستهدفة الخاصة والنساء والشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من أجل تعزيز إدماجهم في عملية وضع السياسات. ويحظى الأونكتاد، من خلال شبكة برنامج "إمبريتيك"، بوضع مثالي يؤهله لزيادة قدرات مشاريع الأعمال التجارية غير الرسمية والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة بفعالية في عمليات وضع السياسات، بحيث يكفل إسماع صوتها ويعزز الشبكات القائمة لأصحاب المشاريع ورابطات الأعمال التجارية.

٤٢ - وأخيراً، حققت برامج بناء القدرات نتائج ملموسة في تعزيز القدرات الإنتاجية وإنشاء روابط مستدامة وتحقيق نمو شامل للجميع في المجالات الرئيسية، بما في ذلك تنظيم المشاريع الخضراء وتنظيم الشباب والنساء للمشاريع وتنظيم المشاريع الاجتماعية. ويعد تعزيز تنظيم المشاريع وضمان نمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، عن طريق تحسين المهارات والابتكار والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، أموراً حاسمة في بناء القدرات الإنتاجية وتسريع التحول الهيكلي. بيد أن هذا يتطلب اتساقاً واضحاً في السياسات في جميع القطاعات الإنتاجية وتعزيز الروابط بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

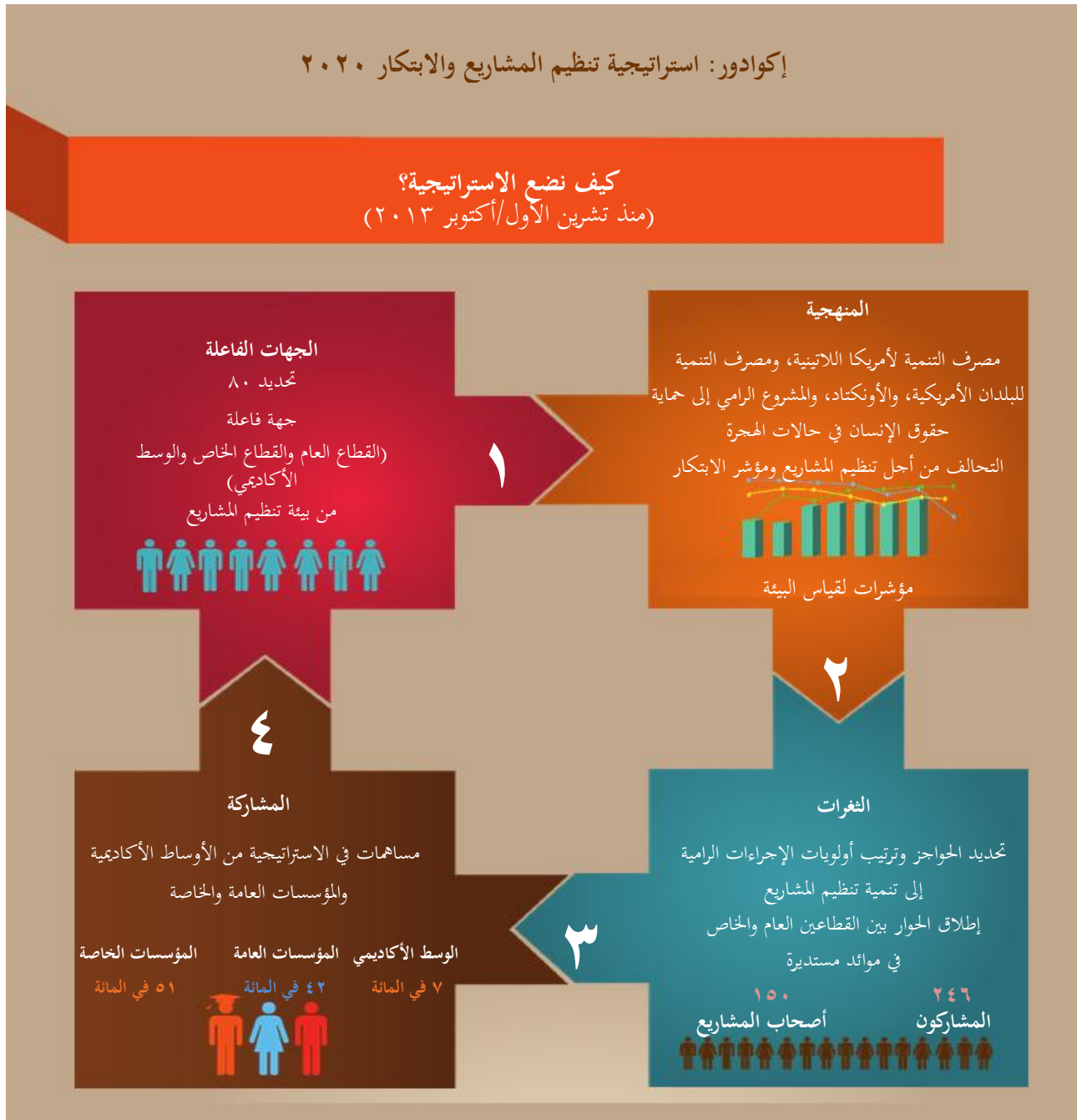
خامساً - قضايا للمناقشة

٤٣ - إضافة إلى مناقشة أمثلة قطرية تتعلق بالخطوات أو التدابير الرئيسية التي اتخذت أو يجري اتخاذها لتعزيز تنظيم المشاريع الخضراء وتنظيم الشباب والنساء للمشاريع وتنظيم المشاريع الاجتماعية، ثمة أسئلة مقترحة للمناقشة على النحو التالي:

- ما السبيل إلى كفالة الاتساق بين سياسات تنظيم المشاريع واستراتيجيات بناء القدرات الإنتاجية وتنفيذها؟
- كيف تتفاعل الأطر السياساتية لتنظيم المشاريع وسياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم واستراتيجيات التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقاً؟ وكيف يمكن إيجاد أوجه التآزر بينها لتحقيق أقصى قدر من بناء القدرات الإنتاجية، والتنمية الاقتصادية، والنمو المستدام الشامل للجميع؟
- ما هي الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية في رصد التقدم المحرز على صعيد التنفيذ وفي تقييم مدى نجاح سياسات تنظيم المشاريع؟
- ما هي المبادرات السياساتية الملموسة التي ثبتت فعاليتها في فتح آفاق جديدة وتهيئة بيئة أكثر مواتية لتنظيم المشاريع؟ وما هي الدروس الرئيسية المستفادة في هذا الصدد؟
- كيف يمكن للارتقاء بمستوى مهارات تنظيم المشاريع أن يساهم في تحقيق الهدف الإنمائي للبلد؟ وما هي مبادرات تطوير المهارات التي ثبت أنها الأكثر فعالية؟

المرفق

إكوادور: مثال لنهج تشاركي في وضع إطار سياساتي وطني لتنظيم المشاريع



ما هي الأهداف الاستراتيجية؟ الرؤية: إكوادور، بلد يزخر بتنظيم المشاريع والابتكار بحلول عام ٢٠٢٠

جعل إكوادور بلداً يشجع نشوء وتطور أصحاب المشاريع والشركات المبتكرة التي لها إمكانات التصدير من أجل المساهمة في تحول القدرة الإنتاجية وتعزيز التنافسية الاقتصادية ومواهب الابتكار، وتحقيق القيمة المضافة، وخلق فرص عمل مستدامة.

ما هي ركائز الاستراتيجية؟



كيف تنفذ رؤية الاستراتيجية؟

بتعزيز المجالات التالية:



المصدر: Alliance for Entrepreneurship and Innovation, 2013, available at <http://aei.ec/wp-content/uploads/2014/10/aei-4.pdf> (جرى الاطلاع عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

مثال لخطة عمل: إكوادور - خطة عمل من أجل تبسيط إجراءات التشغيل وفقاً للأولويات الرئيسية التي حددتها الأفرقة العاملة، ٢٠١٤

المجال	الإجراء	الوكالة المنفذة
السجل الصحي	التسجيل التلقائي إذا كان للشركة إشهاد على ممارسات التصنيع الجيدة من وزارة الإنتاج.	غرفة صناعة بيتشينشا، والوكالة الوطنية للتنظيم والمراقبة والرقابة على النظافة الصحية (ARCSA)، والرابطة الوطنية لمنتجي الأغذية والمشروبات (ANFAB) وشركات خاصة
	تسجيل الممارسات الصناعية الجيدة، مع الشهادة الوطنية "متقن"، وختم "متقن أفضل".	وزارة الصحة العامة والبلديات
	حالات تسجيل الغذاء والصحة ما بعد المراقبة من أجل تسريع العملية، بدعم تقني من الجامعات ومؤسسات أخرى.	الرابطة الوطنية لمنتجي الأغذية والمشروبات، والوكالة الوطنية للتنظيم والمراقبة والرقابة على النظافة الصحية، ووكالة تنمية كونكيكو، وشركة خي. بي. إني (GPF) (شركة خاصة)، ووزارة الصناعة والإنتاجية، والجمعية الوطنية، وجامعة سان فرانسيسكو.
	إنشاء مختبرات في الجامعات وغيرها من المؤسسات لتسريع عمليات المراقبة.	الجامعات
	إنشاء مختبرات جديدة.	الجامعات
	التحسين المتواصل للموقع الشبكي وأتمتة الإجراءات التي تقوم بها الوكالة التنظيمية.	الجامعات، والمشاريع، والوكالة الوطنية للتنظيم والمراقبة والرقابة على النظافة الصحية
وضع بطاقة البضاعة	العمل معاً لإيجاد عمليات و/أو صيغ موضوعة مسبقاً وموحدة لتفادي إجراءات التحقق والرقابة.	معهد الاقتصاد الشعبي والتضامني (IEPS) وشركة نوتريفيتال (Nutrivial) (شركة خاصة)
	حذف توقيع مهندس كيميائي من الإجراءات إذا كان لمقدم الطلب إشهاد من مختبر معترف به.	معهد الاقتصاد الشعبي والتضامني وشركة نوتريفيتال
	وضع حملات الإعلام والتوعية والتثقيف لفائدة المستهلكين وتشجيعها.	التحالف من أجل تنظيم المشاريع والابتكار
	الحفاظ على المبادئ التوجيهية لللائحة التقنية الإكوادورية رقم ٠٢٢ (الوكالة	التحالف من أجل تنظيم المشاريع والابتكار، والرابطة الوطنية لمنتجي الأغذية والمشروبات،

المجال	الإجراء	الوكالة المنفذة
	الوطنية للمعايير رقم ٢٠٠٨:٢٢٠) لمدة محددة من الزمن.	وبيم (Bym) (شركة خاصة)، وغرفة التجارة الإكوادورية الكولومبية، ومجموعة كي. إف. سي. (KFC) (شركة خاصة)، وشركة سيدي Sedei (شركة خاصة)، وجامعة سان فرانسيسكو
	اقترح التخصيص الطوعي لنسب مقادير السعرات الحرارية في كل منتج.	التحالف من أجل تنظيم المشاريع والابتكار
تصاريح التشغيل	تنظيم المعايير وتيسير الإجراءات وفقاً لحجم الشركة.	وزارة الصحة العامة والبلديات
	توحيد إجراءات تصاريح النشر	وزارة الصحة العامة والبلديات